



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي

"منتجات المعادن المشكّلة"

استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والخرجات

إعداد

منى المزايدة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

2	ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (منتجات المعادن المشكّلة)
4	مقدمة
6	أهم مؤشرات قطاع منتجات المعادن المشكّلة

قائمة الجداول:

3	جدول (1) تعريفات
8	جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
9	جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة
11	جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات المعادن المشكّلة من الاستهلاك الكلي
12	جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات المعادن المشكّلة من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

10	الشكل (1) أهم مدخلات ومخروجات قطاع منتجات المعادن المشكّلة
13	الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات المعادن المشكّلة حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تفيلي للقطاع الفرعى: (منتجات المعادن المشكّلة)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعى يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتحدّف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع منتجات المعادن المشكّلة استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة في الناتج المحلي الإجمالي 0.55%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة في الإنتاج الكلي 0.35%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات المعادن المشكّلة 2.77% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة في الصادرات الوطنية 1.09%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة في تعويضات العاملين 36%.
- كان قطاع الإنشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة.
- كانت منتجات قطاع صناعة الألمنيوم (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع منتجات المعادن المشكّلة نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجه المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمها للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والرواتب الإضافية والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيد إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من متعة الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوبتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد حام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً جذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلي في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات المحددة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

وإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطة المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتحدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبوييب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتتوفر الجداول أداؤها؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد

القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخدلي القرارات ورسمي السياسات ومعددي البرامج التنموية، وكذلك إستخدامها من قبل الباحثين وال محللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع منتجات المعادن المشكلة استناداً إلى جداول المدخلات والخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع الصهاريج والخزانات والأوعية من المعادن، ومعالجة وطلبي المعادن، الهندسة الميكانيكية العامة نظير رسم أو على أساس عقد، وصنع أدوات القطع، والعدد اليدوية والأدوات المعدنية العامة، وصنع منتجات المعادن المشكلة الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

أهم مؤشرات قطاع منتجات المعادن المشكلة:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكلة في الناتج المحلي الإجمالي 0.55% محتلاً بذلك المرتبة 37 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع منتجات المعادن المشكلة المرتبة 36 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.67%， والمرتبة 13 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.12%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بإ أنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وبجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع منتجات المعادن المشكلة 2.77% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً المرتبة الثانية عشر.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية لل الاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و 48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات المعادن المشكّلة المرتبة 22 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.09%， واحتل المرتبة 11 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.12%.

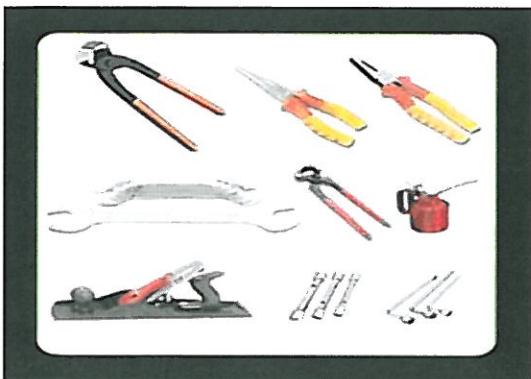
المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع منتجات المعادن المشكّلة المرتبة 42 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.36%， واحتل المرتبة 19 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.22%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع منتجات المعادن المشكّلة الفرعية ضمن القطاعات الاقتصادية:

ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81	المؤشرات
37	الناتج المحلي الإجمالي
36	الإنتاج الكلي
22	الصادرات الوطنية
42	تعداد العاملين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة:

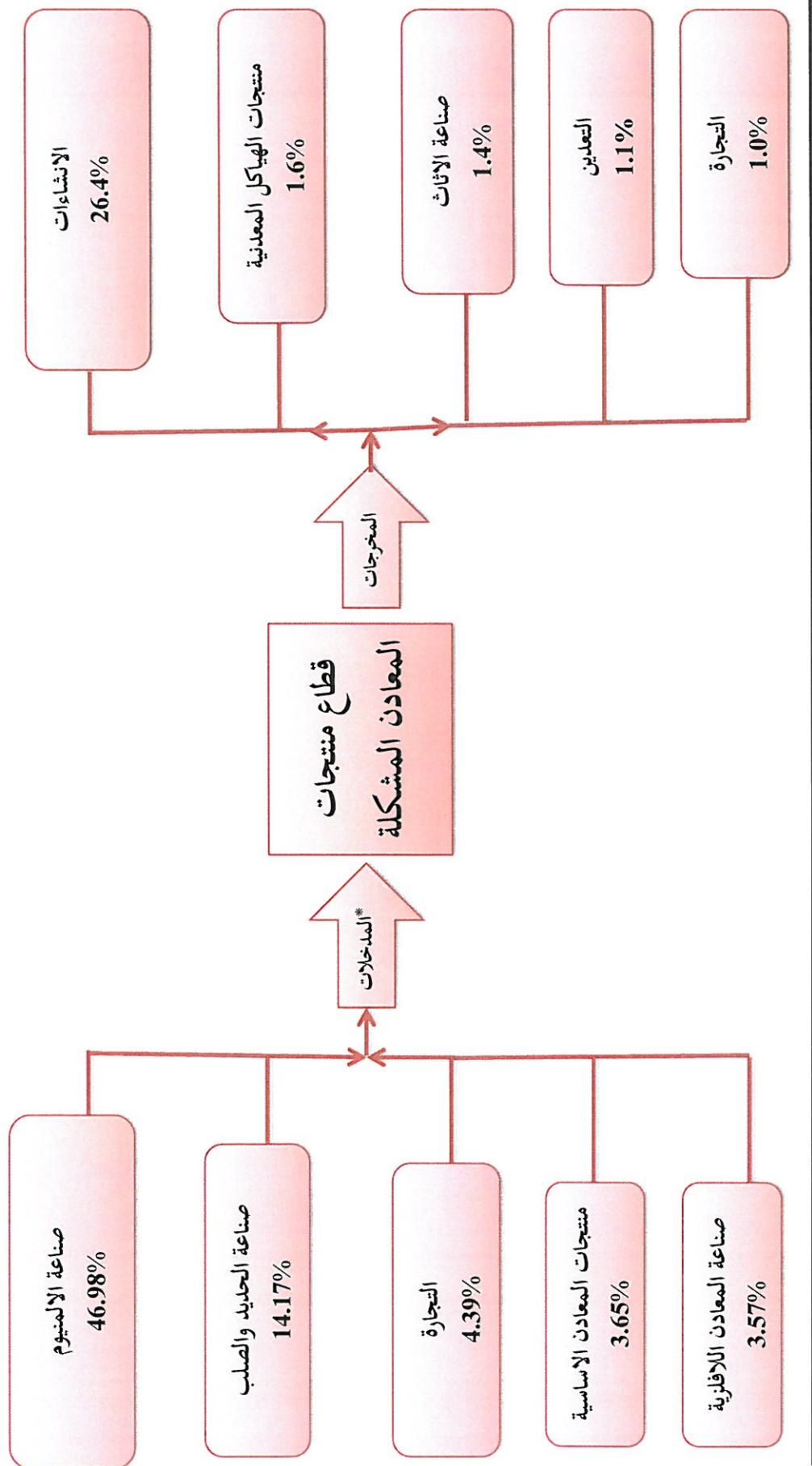
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الانشاءات	26.4
2	منتجات الهياكل المعدنية	1.6
3	صناعة الاثاث	1.4
4	التعدين	1.1
5	التجارة	1.0
6	صناعة الاسمنت والمبيدات	0.7
7	المنتجات الصيدلانية	0.6
8	منتجات الاخشاب باستثناء الاثاث	0.5
9	المنتجات النفطية المكررة	0.5
10	صناعة الملابس	0.4
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		39.2
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		60.8
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمحركات

ويبيّن الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة ، حيث احتل قطاع الانشاءات المرتبة الأولى؛ لأنّه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات المعادن المشكّلة بنسبة 26.4%， وجاء قطاع منتجات الهياكل المعدنية في المرتبة الثانية بنسبة 1.6%， وقطاع صناعة الاثاث في المرتبة الثالثة بنسبة 1.4%， أما قطاع صناعة الملابس جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.4%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع منتجات المعادن المشكّلة ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 39.2% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 60.8%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع منتجات المعادن المشكّلة



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الكلي (المحلي والمسموحة) .

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع منتجات المعادن المشكّلة من الاستهلاك الكلّي:

الرقم	القطاعات الاقتصاديّة	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الالمنيوم	9.32
2	صناعة الحديد والصلب	5.77
3	التجارة	4.39
4	منتجات المعادن الأساسية	3.55
5	النقل البري	2.99
6	صناعة الورق ومنتجاته	2.70
7	صناعة الدهان	2.53
8	الكهرباء	2.24
9	العقارات	1.74
10	المنتجات النفطيّة المكررة	1.63
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		47.77
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		52.23
مجموع الاستهلاك الكلّي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصاديّة سواء كان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصاديّة الأخرى. ويبيّن الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصاديّة استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع منتجات المعادن المشكّلة. ويلاحظ التباين في النسب بحيث أحفل قطاع صناعة الالمنيوم المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع منتجات المعادن المشكّلة مخرجاً لها بنسبة 9.32%，في حين جاء قطاع صناعة الحديد والصلب في المرتبة الثانية بنسبة 5.77%. وفي المقابل، جاء قطاع المنتجات النفطيّة المكررة في المرتبة العاشرة بنسبة 1.63%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع منتجات المعادن المشكّلة من الاستهلاك

الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الالمنيوم	37.66
2	صناعة الحديد والصلب	8.40
3	صناعة المعادن الالافزية	2.14
4	الآلات الهندسية	1.29
5	صناعة الدهان	0.66
6	صناعة الورق ومنتجاته	0.55
7	منتجات المعادن المشكّلة	0.44
8	المنتجات النفطية المكررة	0.34
9	المنتجات البلاستيكية	0.32
10	الكهرباء	0.16
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد ل القطاع		52.23
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي ل القطاع		47.77
مجموع الاستهلاك الكلي ل القطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع منتجات المعادن المشكّلة. وقد احتلت صناعة الالمنيوم المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع منتجات المعادن المشكّلة بنسبة 37.66%. وقطاع صناعة الحديد والصلب المرتبة الثانية بنسبة 8.40%. وفي المقابل، جاء قطاع الكهرباء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.16%.

الشكل (2) مدخلات قطاع منتجات المعادن المشكّلة حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

